



## للحد من المخاطر وحماية المستثمرين "أبوظبي العالمي" يطرح ورقة استشارية حول تنظيم التداول في الأصول المشفرة الفورية

أبوظبي، 30 أبريل 2018: طرحت سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي، اليوم ورقة استشارية حول الإطار التنظيمي المقترح لأنشطة الأصول المشفرة الفورية ضمن سوق أبوظبي العالمي، حيث يشمل الإطار كافة الجهات ذات الصلة مثل البورصات، أمناء الحفظ، وغيرهما من الوسطاء، ويهدف إلى التعامل بفعالية مع كافة المخاطر المرتبطة بأنشطة الأصول المشفرة. ويأتي طرح الورقة الاستشارية ضمن حرص السلطة للحصول على آراء وملاحظات المختصين والجمهور حول المقترح الجديد وتعزيز الإطار التنظيمي المتكامل للسوق.

ويقدم المقترح الجديد إطار عمل تنظيمي متناسب مع طبيعة الأصول المشفرة، والتعامل مع المخاطر الرئيسية لها مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المتعاملين، وحوكمة التكنولوجيا، والحفظ الآمن لهذه الأصول، حيث تم تطوير النظام وفق أفضل الممارسات العالمية المتاحة للحد من مخاوف الهيئات التنظيمية، والمؤسسات والشركات، والمستثمرين من خلال فرض اجراءات رقابية مناسبة على أنشطة التعامل في الأصول المشفرة، والمساهمة في تعزيز الشفافية والنزاهة والثقة والتي تعد أبرز التحديات عالمياً في مثل هذه التعاملات.

ومثل النمو الكبير في أسواق الأصول الرقمية والمشفرة تحويلاً كبيراً لمفاهيم الأسواق المالية، حيث تطورت الأصول المشفرة مثل البتكوين، والتي ظهرت أساساً كوسيلة للتبادل المالي غير خاضعة لسلطة مركزية، لتصبح اليوم أحد مجالات الاستثمارات البديلة للمستثمرين الباحثين عن تحقيق العوائد على الاستثمار في هذه الفئة من الأصول.

ولا تفرض أغلبية الهيئات التنظيمية العالمية إطاراً تنظيمياً شاملاً لأنشطة الأصول المشفرة، ويقوم بعضها بتنظيم عملياتها بشكل أساسي من منطلق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن أن يواجه المتعاملون في أسواق الأصول المشفرة عدة مخاطر أخرى، منها على سبيل المثال المشاكل التكنولوجية التي شهدتها بعض البورصات التي تتيح تداول الأصول المشفرة والتي تسببت في تكبد المستثمرين لخسائر مالية كبيرة جراء عمليات سرقة العملات المشفرة.

وكانت العديد من المنظمات الدولية المعنية مثل صندوق النقد الدولي، ومجلس الاستقرار المالي قد طالبت بشكل متكرر بتطبيق منهجية أكثر شمولاً للتعامل مع مخاطر أسواق الأصول المشفرة، وذلك مع الإشارة للإمكانيات الكبيرة للأنشطة المرتبطة بالأصول المشفرة والتقنيات المرتبطة بها، في تعزيز كفاءة ومرونة وشمولية الأسواق المالية.

وتسعى سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي من خلال اقتراح تطبيق الإطار المتكامل لتنظيم أنشطة الأصول المشفرة، لضمان خضوع مثل هذه الأنشطة للرقابة المناسبة، ومعالجة كافة المخاطر المصاحبة لها، والالتزام بأعلى المعايير المتبعة، حيث يتيح وجود نظام يتسم بالنزاهة والمصداقية والفعالية تمكين مشاركة الأفراد، والمستثمرين المعتمدين في أنشطة الأصول المشفرة، وكذلك تشجيع مشاركة المؤسسات والشركات التي ابتعدت عن مثل هذه الأنشطة الاستثمارية لعدم استعدادها للتعامل مع المخاطر المترافقة معها.

ويساهم تطبيق النظام الجديد وما يحمله من مستويات عالية من الشفافية، في تفعيل عمليات الكشف عن المخاطر النظامية وتعزيز الجوانب الرقابية عليها، والمساهمة في زيادة الوعي العام حول مفاهيم المخاطر والاجراءات الرقابية المتصلة بأسواق الأصول المشفرة، وهو ما ينسجم مع توجهات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، ومجلس الاستقرار المالي

وقال ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي: "يسعى سوق أبوظبي العالمي، كمركز مالي دولي حائز على جائزة أفضل هيئة تنظيمية للتكنولوجيا المالية في المنطقة لعام 2018، لتعزيز جوانب الحوكمة والرقابة والشفافية فيما يتصل بأنشطة الأصول المشفرة. ويأتي مقترح النظام الجديد لتلبية احتياجات كافة المشاركين في أنشطة الأصول المشفرة عبر تطبيق إطار عمل متكامل وفق أعلى معايير حماية المستثمرين، والحفظ، والحوكمة التكنولوجية بما يعزز ريادة الإطار التنظيمي الشامل للسوق".

وأضاف: "يساهم تطبيق النظام المقترح الجديد في الحد من مخاوف الهيئات التنظيمية والمستثمرين، لا سيما المؤسسات الباحثة عن الاستثمار في أنشطة الأصول المشفرة. كما تدعم معرفتنا الواسعة وفهمنا العميق للمخاطر المترافقة مع مثل هذه الأنشطة والحلول الممكنة لمعالجتها التطبيق الفعال للنظام الجديد وجعله أكثر نظام شامل يتم اقتراحه من هيئة تنظيمية عالمية حتى اليوم".

ويتكامل النظام المقترح الجديد مع الارشادات التي طرحتها سلطة تنظيم الخدمات المالية في أكتوبر الماضي حول معاملات "الطرح الأولي للعملة"، حيث يتقبل إطار عمل السلطة المعاملات التي تضم الرموز المشفرة كخصائص للأوراق المالية، في حين سيتم التعامل مع الأصول المشفرة كسلع من وجهة نظر السياسة التنظيمية واخضاعها للإطار التنظيمي الجديد المقترح لأنشطة الأصول المشفرة.

يذكر أن مقترح الإطار التنظيمي الجديد لأنشطة الأصول المشفرة يأتي في إطار الالتزام المستمر لسوق أبوظبي العالمي بتطوير أنظمتها لتحقيق استقرار واستدامة قطاع الخدمات المالية في أبوظبي ودولة الإمارات، وتحفيز الابتكار في إطار الضمانات التنظيمية المتناسبة مع المخاطر، وتلبية كافة احتياجات وتطلعات المستثمرين والمشاركين في الأسواق المالية.

ويدعو سوق أبوظبي العالمي الجمهور والمختصين من القطاع لتقديم آرائهم وملاحظاتهم حول المقترح الجديد قبل يوم 28 مايو القادم عبر التواصل مع البريد الإلكتروني [.consultation@adgm.com](mailto:consultation@adgm.com)

- انتهى -

ملاحظات للسادة المحررين:  
نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

بدأ سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الواقع في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممارسة أعماله رسمياً في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وتأسس السوق بموجب قانون اتحادي ليشكل جزءاً محورياً من رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث يلعب من خلال موقعه الاستراتيجي دوراً هاماً في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للمال والأعمال على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا وغيرها من مناطق العالم.

ويتكون سوق أبوظبي العالمي من ثلاث سلطات مستقلة تشمل، سلطة التسجيل، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، حيث تقوم استراتيجية السوق الواقع في مدينة تضم أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، وأحد أكبر تجمعات الأشخاص والمؤسسات ذوي القيمة المالية العالية، على النشاط في مجالات رئيسة تعتمد على مرتكزات قوة أبوظبي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، والابتكار المالي. ويتيح سوق أبوظبي العالمي للشركات المسجلة فيه ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة عمل تتمتع بأطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من قانون العموم الإنجليزي.

وحصل سوق أبوظبي العالمي منذ تأسيسه على عدد من الجوائز الهامة منها، تتويجه لعامين متتاليين بجائزة "أفضل مركز مالي دولي للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" نظير مبادراته ومساهماته المتميزة في أسواق رأس المال بالمنطقة وفقاً لجوائز "جلوبال انفستور".

ويقع سوق أبوظبي العالمي ويشرف على إدارة جزيرة الماربه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (1.14 كلم مربع)، وتضم مرافق مالية وتجارية تشمل مباني سكنية، ومراكز ومحلات تجارية، وفنادق ومرافق ترفيهية ومساحات مكتبية. للمزيد من المعلومات حول سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني [www.adgm.com](http://www.adgm.com)

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:  
هاجر الطنجي، مدير العلاقات العامة والإعلام  
رقم الهاتف: +971 2 333 8864  
البريد الإلكتروني: [Hajer.AITenajji@adgm.com](mailto:Hajer.AITenajji@adgm.com)